التنمية المستدامة .. ما هي ؟ ومن أين جاءت الفكرة ؟

تاريخ النشر في جريدة أخبار الخليج :11 أكتوبر 2015

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

يبدو أن الشعارات البراقة (للتنمية المستدامة) هي التي جعلت الحكومات تتبناها – بطريقة أو بأخرى – كأجندة سياسية وفكرية، حيث يمكن استخدامها كمبادئ لدعم وجهات نظرها في حل العديد من المشكلات التي تتخم بها تلك البلدان.

وعلى الرغم من هذا التبني وهذا التوجه الحثيث نحو التنمية المستدامة فإن الاستدامة مفهوم مازال يكتنفه الكثير من الغموض، ليس لأنه صعب وإنما مازال يخفي في باطنه الكثير من المتناقضات التي لم ينكشف بعد، ومن جانب آخر فإن (التنمية المستدامة) كمفهوم إنساني تختلف فيها الآراء وتتضارب، فرجال الاقتصاد يفهمونها بطريقة تغاير ما يفهمه البيئيون، أو الاجتماعيون، وما يفهمه كل هؤلاء ويفكرون به ربما لا يتفق مع الساسة الذي يسيرون الدول، لذلك من الضروري أن تتوافق وجهات النظر وإن كانت صعبة المنال.

ما التنمية المستدامة ؟

أورد (Fowke & Prasad 1996) أكثر من ثمانين تعريفًا مختلفًا، وفي الغالب متنافسًا وأحيانًا متناقضًا، وربما من أهم تلك التعريفات

وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند – الذي نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية – والذي عرف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»، كما عرفت بأنها «السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي».

ولقد خرج مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية بتعريف أوسع للتنمية المستدامة في عام 1990 بأنها «إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول»، بمعنى آخر هي التنمية التي تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهذه النوعية من التنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي.

وإذا حاولنا أن نفسر العديد من التعريفات الموجودة في بطون المراجع العلمية واستطعنا أن نستخلص الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات، أمكننا أن نتعرف أربع خصائص رئيسية للتنمية المستدامة، وهي:

أولاً: أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، بمعنى أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 و50 سنة.

ثانيًا: إن التنمية المستدامة عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي)، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ثالثًا: إن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقًا لكل مجال من تلك المجالات منفرداً فإن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنواع والانسياقات والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور

اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية. ويجد العديد من العلماء أن القضية هنا هي أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس، كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

رابعاً: وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة، فمع أن كل تعريف يؤكد التقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، فإنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلاً عن أن أي محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقًا لمنظورات مختلفة.

ومن ناحية أخرى يقول الدكتور محمد القصاص ان التنمية المستدامة هي «التنمية الرشيدة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة وهي نقيض استنزاف هذه الثروات، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء والجشع في استغلال الموارد غير المتجددة. هذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة»، وهذه كلمات تقصد إلى ذات المعنى، وأصبحت من المفاهيم البارزة وخاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة

للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو 1992) وإقرار أجندة القرن الحادي والعشرين من دول العالم التي شاركت في المؤتمر.

ولسنا خاطئين حينما نقول إن التنمية المستدامة تعني – ببساطة – تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وهي – أي التنمية المستدامة – قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم حتى تواكب هذا المفهوم.

وحسب ما يراه غالبية العاملين في مجال أبحاث التنمية المستدامة، فالجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية هي كما يلي:

1. النمو الاقتصادي العادل: إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسئول الطويل المدى، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع عن الركب.
2. حفظ الموارد الطبيعية والبيئة: ويتأتى ذلك من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.
3. التنمية الاجتماعية: إن جميع سكان العالم بحاجة إلى العمل وإلى الغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء والإصحاح.

ويرى القائمون على دراسات التنمية المستدامة انه عند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل أيضًا احترام النسيج

الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم. وحتى نبسط كل هذا الكلام، فإننا يمكن أن نقول: هل يمكننا أن نستخرج من باطن الأرض خاماتها الحفرية (مختزنة في غضون العصور الجيولوجية القديمة) بأقصى ما نستطيع وتتيحه لنا قدراتنا التكنولوجية ؟ هذا استنزاف لموارد ما يؤخذ منها لا يعوض، حتى إذا جاء جيل أولادنا وأحفادنا وجدوا حقول البترول ناضبة وطبقات الفحم نافدة ورواسب الحديد والنحاس وغيرها من المعادن وقد ذهبت، لذلك فإنه يجب أن توضع بعض الضوابط الأخلاقية لدى استغلال هذه الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة، حيث ان هذه الضوابط الأخلاقية تنطوي عليها فكرة التنمية المستدامة التي تنادي بالأخذ من هذه الموارد ما يكفي لمقابلة الاحتياجات الأساسية والمشروعة، وأن نتوخى في الحصول عليها تقنيات ذات كفاءة لا تبدد الموارد بحيث يكون الناتج أكثر من أقل كمية من الخام وأن تكون الموارد غير المتجددة في إطار زماني ممتد ليفي بحاجات الأجيال القادمة.

مثل هذا الكلام ينطبق حتى على الموارد المتجددة المنتجة للطعام، فليس من الحكمة أن نقوم بحصاد الأرض بأقصى عطائه ولا القيام بصيد السمك بأسلوب الصيد الجائر أو الرعي الآرم وتقطيع الغابات بطريقة تدميرية، فلنترك للطبيعة الفترة الكافية حتى تقوم بتعويض التدهور الذي حصل في المصائد السمكية وتدني إنتاجها، وأن نرفق بالأرض حتى تعيد ترميم قدراتها التي أهدرت بسبب الرعي الآرم

واجتثاث الغابات، هذه الضوابط الأخلاقية التي تنطوي عليها فكرة التنمية المستدامة توصي بأن تدار هذه النظم البيئية المنتجة بما لا يضر بصحة أدائها وقدرتها على العطاء المتواصل وبما يصون عناصرها وتفاعلاتها البيئية من التدهور.

حسنٌ، هذه هي التنمية المستدامة ببساطة، ترى كيف ينعكس ذلك على حياتنا اليومية والمعيشية؟ ويبقى مثل هذا السؤال والعديد من الأسئلة معلقة إلى المقال القادم إن شاء اللّه.